



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: ثقافة المواطن : مفهومها – شروطها الموضوعية

اسم الكاتب: أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1118>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 23:08 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالي ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



ثقافة المواطنة : مفهومها – شروطها

الموضوعية

*Citizenship's Culture :
Its Concept and Objective Conditions*

الكلمة المفتاحية : المواطنة، ثقافة المواطنة، المفهوم.

Keywords: *Citizenship, Citizenship's Culture, Concept.*

أ.م.د. شاكر عبدالكريم فاضل
كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة ديالى
Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadhl
College of Law and Political Science - University of Diyala
E-mail: shakir_mohamed2000@yahoo.com

ملخص البحث

إنّ الوصول إلى مجتمع المواطننة يعّد غاية كل نظام ديمقراطي، ذلك أنّ المواطننة هي محور الممارسات الديمقراطية، فهي إذا هدف وهي كذلك وسيلة. وبلا مواطنة تضحي الديمقراطية شكلًا بلا محتوى، وبناء على ذلك يحظى الموضوع بالأهمية من هذا الجانب.

ومثلما لكل نظام سياسي ثقافة تسانده، فإن للنظم الساعية لبناء الديمقراطية ثقافة المواطننة، التي تتجسد في قيم ومعايير سلوكية وتقالييد متعددة، مثل: احترام الآخر فلا يعود هنالك أنا مطلقة تحكر الحقيقة والكمال لنفسها وتنكرها على غيرها. وبلا شك أنّ احترام الآخر يعني الاقرار بوجود رأي آخر، مما يتيح المجال لحرية الرأي والتعددية الفكرية والسياسية. وأيضاً من قيم المواطننة قيمة التسامح، إذ بقدر ما تبدو قيمة التسامح معنوية وأخلاقية، فإنها بالضرورة تعني القبول بالآخر فكريًا وسياسيًا، والاستعداد النفسي لتقبل حلول الآخر في السلطة بالتداول السلمي والدوري للسلطة. وصناديق الاقتراع ميدان حسم الصراع السياسي، وليس الاحتکام إلى السلاح، وغيرها من المبادئ التي من شأنها تعزيز مفهوم المواطننة.

لقد اتسع مفهوم المواطن في الوقت الحاضر، ليتجاوز المفهوم التقليدي الذي يحصره بالمقيم على أرض الوطن، ليصبح مفهوم المواطن هو الإنسان المشارك في الحكم والسلطة السياسية، والمؤثر عليها بوسائل متعددة. ولتعزيز ثقافة المواطننة، فإن عدداً من الشروط يجب توافرها، كفيلة بتحقيق ذلك، وهذا ما حاول البحثتناوله، عبر محاور البحث التي توزعت إلى مباحثين: المبحث الأول؛ اهتم بدراسة مفهوم المواطننة وتتبع تطورها التاريخي. والمبحث الثاني؛ تناول جملة من الشروط الالازمة لإنماء ثقافة المواطننة. منها: شروط سياسية وشروط قانونية، وشروط اجتماعية، وشروط تربوية وثقافية.

المقدمة

يزداد الحديث في عالمنا اليوم عن مفهوم المواطنة وعملية تعزيزها وبنائها وخاصة في المجتمعات التعددية التي تشهد تحولات سياسية باتجاه الديمقراطية، وخصوصاً في البلدان العربية. ذلك أنّ المواطنة مرتبطة بالديمقراطية فكراً وممارسة. غير أنّ عملية ترسيختها وخصوصاً في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحتاج إلى جهودٍ فكرية وسياسية وتشريعية، وبني اجتماعية واقتصادية ومؤسسات سياسية.

إنّ الوصول إلى مجتمع المواطنة يعُد غاية كل نظام ديمقراطي، ذلك أنّ المواطنة هي محور الممارسات الديمقراطية، فهي إذا هدف وهي كذلك وسيلة. وبلا مواطنة تضحي الديمقراطية شكلاً بلا محتوى، وبناء على ذلك يحظى الموضوع بالأهمية من هذا الجانب.

اشكالية البحث: إنّ مفردة المواطنة، لا تحمل معنى واحداً متفقاً عليه يصلح أن يكون تعريفاً لها، فهي مفردة تعبّر عن حالة تغيير في مكانة الفرد وعلاقته بالدولة والسلطة على مدى حقب تاريخية، وعلى تنوع المكان. ولقد اتسع مفهوم المواطنة في الوقت الحاضر، ليتجاوز المفهوم التقليدي الذي يقتصره بالمقيم على أرض الوطن، أو الذي يتعامل معه ك مجرد فرد، ليصبح مفهوم المواطنة الشاملة، هو الإنسان المشارك في الحكم والسلطة السياسية، والمؤثر عليها بوسائل متعددة. والذي يشكل محور الحياة الاجتماعية والسياسية للنظم الديمقراطية، يحاول البحث الإجابة على الأسئلة التي تشيرها هذه الحقيقة. كيف تم تحديد المواطن؟ ما ابرز الانتقالات التاريخية في مفهوم المواطن؟ ماهي المتغيرات التاريخية التي تقف وراء ذلك التغيير في المفهوم؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مركزية مفادها: أنّ عدداً من الشروط يجب توافرها، منها: شروط سياسية وشروط قانونية، وشروط اجتماعية، وشروط تربوية وثقافية، كفيلة ببناء ثقافة المواطنة. وهذا ما يحاول البحث دراسته، بمنهج وصفي تحليلي، عبر محاور البحث التي توزعت إلى مباحثين: المبحث الأول؛ واهتم بدراسة مفهوم المواطنة وتبع تطورها التاريخي. والمبحث الثاني؛ تناول جملة من الشروط الالازمة لإنماء ثقافة المواطن.

المبحث الأول

مفهوم المواطن : المعنى اللغوي وتطور المفاهيم

عند البحث في مصطلح (المواطنة) كمفهوم فإن ذلك يعني تبع المدلول اللغوي والاصطلاحى للمفردة.

المطلب الأول : المعنى اللغوي:

جاء في مختار الصحاح أنّ (الوطن) محل الإنسان. و (أوطان) الغنم مراقبتها. و (أوطن) الأرض و (وطنها) و (استوطنها) أي اتخاذها وطنًا. و (توطين) النفس على الشئ كالتمهيد. و (الموطن) المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى: "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة"^(١).

البحث في المعجم اللغوي العربي يفيد أنّ لفظة "المواطنة" واردة من مزيد الثلاثي الخام المعجمي (و ط ن) من خلال الثلاثي المزید بالألف من وطن، حيث نقول واطن من وطن، والوطن : المنزل الذي تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله.

وقد أفاد المنجد في اللغة هذه المعاني ونقلها في قوله: (وطن : يطن وطنًا بالمكان: أقام به. وطن نفسه على الأمر وللأمر: هيأها لفعله وحملها عليه. والبلد: اتخذه وطنًا. واطن على الأمر: أضمر أنّ يفعله معه. أوطن إيطاناً بالمكان: أقام به. واستوطن البلد : اتخذه وطنًا. الوطن : جمعه أوطان: منزل اقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد. المواطن : الذي نشأ معك في وطن واحد أو الذي يقيم معك فيه^(٢).

وبينما من المعنى اللغوي في العربية، الوطن رقعة أرض واضحة المعالم مواطنها أو مستوطنه ساكنها والمواطن من يقاسم الآخرين العيش في أرض الوطن. أي أنّ بعد السياسي غير واضح المعالم في هذا المعنى. وحول علاقة مصطلح "المواطنة" ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح (Citizenship) في الحضارة الغربية. هنالك وجهتا نظر:

الأولى: تعتقد أنّ الترجمة العربية تشير اشكاليات، فيقول : أنّ أولى الاشكاليات تكمن في الأصل اللغوي للكلمة، فالمواطنة والمواطن في العربية من الوطن "المنزل" تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله حسب ابن منظور في لسان العرب. ومن هذا المعنىأخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضاً بمعنى رابطة العاطفة والانتماء إلى وطن. غالباً ما انحسر معناها في ذهن القائل والسامع بأبناء هذا الوطن، اتباع لقادة أو رعايا سلطان. أو يشير إلى الانتماء ويعمق الولاء للوطن على حساب غير المواطنين من سكانه. ولقد انتقد هذا المفهوم لأنّه غيب عن الواقع وبعد عن الذهن مفهوم المواطنة و أهميتها في بناء وعي حضاري ينسجم مع طروحات الشرعية الدولية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني^(٣).

الثانية: وهي على العكس من الوجهة الأولى، ويمثلها أغلب الباحثون العرب، إذ لا يرون القصور في ترجمة مصطلح (Citizenship) بكلمة المواطنة في اللغة العربية، وحججهم. الفهم الايجابي لمدلول المواطنة في استخدام عدد من الكتاب العرب لهذا المصطلح وتوظيفه من أجل تطوير الحياة السياسية العربية وصولاً إلى نظم حكم ديمقراطية. فعنوانين كتب مهمة ظهرت مثل (مواطنون لا رعايا) لخالد محمد خالد، وكتاب فهمي هويدى. (مواطنون لا ذميون) وهذا يعني أنّ مفردة مواطنة نجحت في إيصال المعنى. ومن هنا فإن الترجمة العربية لمصطلح (Citizenship) بالمواطنة يمكن اعتبارها ترجمة مقبولة وموفقة، حيث رأى فيها الباحثون والمفكرون العرب تصديلاً للمفهوم وتقريراً له من ذهن الإنسان العربي وربطه بفكرة الوطنية ذات الأهمية المركزية في العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية ومن أجل تحقيق الاندماج الوطني وبناء الدولة باعتبارها مؤسسة مستقلة عمن يحكمها يتساوى جميع المواطنين في القرب والبعد عنها، ويتمتعون جميعاً بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية كما يتحملون واجبات متساوية دون تمييز^(٤).

ويتضح من الاتجاهين السابقين في الفكر العربي، الاول: الذي يجد أنّ مواطن ومواطنة باللغة العربية لا تفي المعنى لمصطلح (citizenship) باللغة اللاتينية، والثاني: يرى أنّ التعريب يفي بالمعنى إذ وفقاً له لا يستقيم منهجاً أنّ ننطلق من الاشتغال فقط بل

يجب الانطلاق من الوضع الذي يحتم استعمال هذه المفردة أو تلك ويجب تحليل الموضوع من عدة زوايا حتى يتبيّن المقصود من هذه المفردة أو تلك وليس غيرها.

إنّ المواطن يأخذ جذره من الوطن، فالوطن في أوسع معانيه يمنح المنتمي إليه: الاقامة والحماية والتعليم والاستشفاء والحرية وحق الحكم واستعمال الفكر واليد واللسان والذكريات والعواطف، وتلك حقوق يلتزم بها —ولا نقول— يمنحها الوطن للمواطن. ويلتقي مفهوم المواطن مع المفهوم الاسمي للإنسان فتصبح المواطننة انسانية مضافاً إليها التعلق بشخص آخر يشاركه الوطن ويقتسم معه مسامين الوطن والمواطن. وليس أكثر دقة في هذا المفهوم من الكلمة المواطننة في العربية لأنّها مفاجلة بين اثنين (الذين قد يصبحون عشرات أو ملايين) يتفاعلون حول الوطن فيقتسمون كل الانتساعات وكل الحقوق والواجبات. أما في المجتمع المختل التوازن عندما تغيب قيم المواطننة فيضحي المواطنون وكأنهم "لا ينتمون إلى وطن" واحد، ولا يواطّن أحدهم الآخر، تجمعهم الأرض ولا يجمعهم ما تمنّه الأرض للإنسان.

ولابد من الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين المواطننة والوطنية، فالوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في محبته، كما كان الوطن مع المواطن في سرائه.

المطلب الثاني- تطور المفهوم :

تعدد تعاريف المصطلح، إذ شهد المصطلح تطويراً تاريخياً، لذلك يصعب وضع تعريف ثابت وجامع للمواطننة. فلقد عرفت بأنّها : المشاركة الوعائية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع، في صلب الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة^(٥).

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطننة بأنّها علاقة بين فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة، وبما تتضمّنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وأن المواطننة تسبّغ على المواطن حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

وتعرف موسوعة كولير الامريكية كلمة (Citizenship) وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز، بأنها أكثر اشكال العضوية في مجتمع سياسي اكتمالاً. هذين التعريفين غالباً ما تشير لهما العديد من البحوث التي تتناول المواطنة. ولكن من المفيد أن يتم اعتماد التعريف الاجرائي للمواطنة، إذ هو أكثر عملية ويلامس الواقع إلى حد كبير.

وقد تم تعريف المواطنة اجرائياً، بأنها^(٦): وضع يجمع عدداً من المفاهيم الأساسية :

١- وضع قانوني : ابسط معانٍ للمواطنة هو أن تكون عضواً في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها. وعادة ما تكون رابطة الجنسية معياراً اساسياً في تحديد من هو المواطن ويصبح تبعاً لذلك المتمتع بجنسية دولة ما مواطناً بالمعنى القانوني ويترتب على "المواطنة القانونية" جملة الحقوق والواجبات.

٢- مشاركة في الحياة العامة : ثانٍ معانٍ للمواطنة يتمثل في المشاركة في الحياة العامة. وعادة ما يشار إلى ذلك بـ (المواطنة الفعالة) وتشمل مجالات كثيرة مثل، انتخابات حرة حرية الاجتماع والتنظيم. انتخابات نزيهة : ومن هنا المواطنة الفعالة لا تشمل فقط حقوق وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون، لكنها تذهب إلى أبعد من ذلك، أي تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه.

٣- العضوية السياسية: ثالث معانٍ للمواطنة هو العضوية في مجتمع سياسي معين وهو ما يعادل الانتماء إلى دولة أو كيان سياسي بعينه. هي قضية سيكولوجية تمس الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الاقامة فيه. وتضعف بسبب عدم الحصول على حقوقه المختلفة، أو بسبب التمييز أو تزايد الفساد الذي يضعف الروح الوطنية. كذلك يرتبط الشعور بالانتماء إلى الوطن بالتكامل الاجتماعي يعني ذلك إذا شعر الأفراد، المختلفون في الدين والمذهب والثقافة الخلقية الاجتماعية والارتباط السياسي بالانتماء إلى الوطن، فإن ذلك يؤدي تلقائياً إلى اندماج وانصهار كل المواطنين معاً في كيان سياسي واحد دون

تفرقة بينهم. أما إذا غاب أو ضعف شعور بالانتماء إلى الوطن فان ذلك ينعكس سلباً على التكامل الاجتماعي.

٤- الرفاهة الاجتماعية : يشمل رابع معاني المواطنة، حق كل مواطن الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين وبخاصة الفقراء والمهمشين، وايجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية وأن يظل لها صوت في التأثير في السياسات العامة، في احيان كثيرة يحد الوضع الاقتصادي من حرية تتمتع المواطن بحقوق المواطن ومن قدرته على المشاركة في الشأن العام.

٥- سلوك تعليمي : يشير خامس معاني المواطن إلى الانشطة التعليمية التي تساعد المواطنين أن يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسؤولية اتجاه مجتمعهم وشركائهم. وهو أمر تحتاج إليه الدول الديمقراطية التي لا يستطيع النظام أن يعمل بها بكفاءة دون مشاركة مواطنيها على نطاق واسع. هذه المعاني المتنوعة لمفهوم المواطن متكاملة متداخلة يصعب التفريق بينها.

يعد مفهوم المواطن مفهوماً حديثاً نسبياً، إذ تطور مع تطور الدولة الحديثة، بينما كانت الدول في الصور القديمة والواسطة بأشكالها الملكية والامبراطورية والاقطاعية، انما توصف افراد شعبها بتوصيفات مختلفة مثل: الاحرار والعبيد، الراعي والرعية، السادة والعبيد وما شابه ذلك من توصيفات تراتبية تلغى مبدأ المساواة بين الافراد، وتمكن بعضهم من اخضاع الآخر وظلمه وحرمانه من كثير من حقوقه، وبالتالي فإن ذلك يبتعد كثيراً عن مفهوم المواطن كما تفهم في العصر الحديث.

تعطي القوميس الاجنبية لمعنى (citizenship) أي عضو المدينة (city)، معنى الانتماء إلى المدينة، وتعبير المدينة يفيد في الاصطلاح اليوناني واللاتيني القديم معنى التنظيم السياسي في منطقة، فالمدينة قبل أن تكون أرضا هي هيئة جماعية، تجمع بين اعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر. والمنتسب إلى هذه الهيئة هو ما يسمى عضو المدينة، فشدة علاقة حميمة بين الهيئة والعضو فيها: المدينة الحقة تنجذب العضو الحق، كان هذا ما

عَبَرَ عنْهُ افلاطون فِي الجمهوريَّة عِنْدَمَا شدَّ عَلَىِ العلاقة الحميَّة بَيْنَ السياسة والأخلاقيات^(٧).

وَفِي الاستعمال اليوناني لِكلمة مواطن فَأَنَّ ارسطو يقصد بالمواطن هو المساهم في اقرار القوانين ومجموع هؤلاء المواطنين يشكلون دولة – المدينة (city – state) أي الهيئة السياسيَّة. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ: الْمَوْلَةُ بِمَا هِيَ، كُلُّ مَجْمُوعٍ أَخْرَى تَامٌ وَمَوْلُفٌ مِنْ أَجْزَاءٍ كَثِيرَةٍ، لَيْسَ إِلَّا اجْتِمَاعٌ عَنَّاصِرٌ، وَالْمَوْلَانُونَ هُمُ الْعَنَاصِرُ ذَاتُهَا لِلْمَوْلَةِ. وَعِنْدَ ارسطو لَا يَكُونُ الْمَرْءُ مَوْلَانًا بِمَحْلِ الْإِقْدَامِ وَحْدَهُ، لَأَنَّ مَحْلَ الْإِقْدَامِ يَمْلِكُهُ أَيْضًا الْاجْنَابُ الْمُقْيَمُونَ وَالْعَبِيدُ. كَذَلِكَ لَا يَكُونُ الْمَرْءُ مَوْلَانًا بِمَجْرِدِ حَقِّ الْمَدَاعَاةِ لَدِيِّ الْقَضَاءِ مَوْلَانٌ مَدْعِيًّا أَوْ مَدْعَى عَلَيْهِ... أَنَّ الْمَعْنَى الْمُطْلَقُ لِلْمَوْلَانِ الْحَقُّ عَلَىِ الْوِجْهِ الْأَتْمَمِ وَفَقَاءً لِأَرسطو أَنَّمَا هِيَ التَّمَتعُ بِوَظَائِفِ الْقَاضِيِّ وَالْحَاكِمِ^(٨).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ وُجُودِ انواع عَدِيدَةٍ مِنَ الْمَوْلَانِينَ حَسْبَ الْاوْضَاعِ الدَّسْتُورِيَّةِ وَالْسِّيَاسِيَّةِ لِلدول - المدن اليونانية، بَيْنَهَا ارسطو، لَكِنَّ رَأْيَهُ: أَنَّ الَّذِي يَكُونُ مَوْلَانًا تَامًا هُوَ الَّذِي لَهُ نَصِيبٌ مِنَ السُّلْطَاتِ الْعَامَّةِ. وَيَذَكُرُ قَوْلًا لِهُومِيُروُسُ: أَنَّ الْمَرْءَ اجْنَبِيَّ حِينَ لَا يَشَارِكُ بِنَصِيبٍ فِي الْوَظَائِفِ الْعَامَّةِ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ حِيثُ يَعْنِي بِسْتَرٍ هَذِهِ الْفَروُقُ السِّيَاسِيَّةِ فَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ خَدْعَةٌ لِأُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسُ لَدِيهِمْ فِي المَدِينَةِ إِلَّا مَحْلِ الْإِقْدَامِ^(٩).

وَالرَّأْيُ ذَاتُهُ نَجَدَهُ عَنْ رُوسُو، إِذَ الْمَوْلَانُ لَدِيهِ هُوَ الْمُشَارِكُ. فَعِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِّ ما يَنْتَجُ عَنِ الْعَقْدِ الْاجْتِمَاعِيِّ مِنْ شَخْصِيَّةِ عَامَّةٍ، كَانَتْ فِيمَا مَضِيَ تَأْخُذُ اسْمَ (مَدِينَة)، وَتُسَمَّى الْآنَ بِاسْمِ الدَّوْلَةِ كَتَبَ: "أَمَا الْمُشَارِكُونَ فَإِنَّهُمْ يَتَخَذُونَ بِصُورَةِ جَمَاعِيَّةِ اسْمِ الشَّعَبِ وَيَدْعُونَ فَرَادِيَّاً بِالْمَوْلَانِينَ كَمُسَاهِمِينَ فِي السُّلْطَةِ السِّيَادِيَّةِ، وَبِالرَّعَايَا بِصَفَتِهِمْ خَاضِعِينَ لِلْقَوْانِينِ الدَّوْلَةِ"^(١٠).

وَعِنْدَمَا يَجِدُ عَنِ تَسْأُلِ كَيْفَ تَصُونُ السُّلْطَةُ السِّيَادِيَّةَ (الْدَّوْلَةَ) نَفْسَهَا؟ فَأَنَّهُ يَرِيُّ: "أَنَّ جَوْهَرَ الْهَيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ هُوَ فِي تَوَافُقِ الطَّاعَةِ مَعَ الْحُرْبَةِ، وَأَنَّ كَلَّاً مِنْ كَلْمَتِي رَعْيَةِ وَصَاحِبِ السِّيَادَةِ تَنْطَوِيُّ عَلَىِ عَلَاقَةِ مُتَبَادِلَةٍ وَمُتَمَاثِلَةٍ مَعَ الْأُخْرَى تَلْتَقِي فَكْرَتَهَا فِيِ الْكَلْمَةِ وَاحِدَةٍ هِيَ الْمَوْلَانُ"^(١١).

ويرأى روسو أنّ الدولة القوية يجب عليها : "إعمار البلاد واسكانها بالتساوي، وممارسة الحقوق نفسها حيثما كان فيها، وتعظيم الرخاء والحياة، أنّ الدولة تصبح على هذا النحو أقوى دولة يمكن أن تكون وأفضلها حكمًا"^(١٢). ويبدو أنّ المواطنة في مفهوم روسو، لم تعد امتيازًا محتكراً من نخبة سياسية واجتماعية معينة، بل حق يحظى به كل الأفراد في المجتمع ويمكنهم من ممارسة حرياتهم وحقوقهم الاجتماعية والسياسية، خصوصاً تلك التي تتعلق بالشؤون العامة في المجتمع.

أضحت تعبير المواطنة - خلال التجربة التاريخية - جزءاً من نظام سياسي يقوم على الدستور، ودولة وطنية تقوم على السيادة الوطنية، سيادة شعب على أرض محددة، وجزءاً من حقوق وواجبات ينتظم فيها الفرد بموجب عقد اجتماعي يضحي فيه الفرد مواطناً في دولة. تحقق ذلك في التاريخ الغربي الحديث، وكان ابرز تجلياته اعلان الاستقلال الامريكي ١٧٧٦م وأفكار الثورة الفرنسية ١٧٨٩م وقبلها ادبيات التنوير، وبصورة خاصة إعلان حقوق الإنسان والمواطن ١٧٨٩م. تلك هي مرجمة مفهوم المواطنة التجربة التاريخية الغربية، التي أضحت على الرغم من المقاومات الايديولوجية لها، تجربة ت نحو لأن تصبح نموذجاً عالمياً، ومن هنا نعتها (المواطنة) بصفة المفهوم الفلسفى، أي الفكرة بوصفها مجردة وعامة أو على الأقل قابلة للتعظيم^(١٣).

وفي منتصف القرن التاسع عشر، بدء مفهوم المواطنة يتحدد بالعلاقة بين الفرد والدولة وبدلالة المساواة أمام القانون، والمشاركة في الحياة العامة، وقد أصبح مفهوم المواطنة نموذجاً مثالياً يأخذ فيه المواطن صورة الفرد الذي يعي انتمائه الاجتماعي والسياسي. فالوعي بالانتماء والمواطنة ضرورة مدنية، وهذا يعني أنّ الفرد لا يستطيع أبداً أن يشارك في الحياة العامة من غير هذا الوعي، ولا يمكن لمشاركته أن تكون فاعلة ما لم يمتلك الوعي المطلوب بالانتماء والروابط التي تشده إلى المجتمع في اتجاه المصلحة العامة^(١٤).

أما مفهوم المواطنة الحديث الذي ظهر في القرن العشرين، فإنه يعني تنمية أفق مشاركة الأشخاص والأفراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة حرة مسؤولة، وذلك عبر الصيغ

الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من : انتخابات وتصويت وحق الترشح وتشمل هذه الممارسة الحرة الحق في التظاهر وفي الاعتراض، وفي ممارسة حرية القول والتعبير. كما أنه يحق للمواطن بصيغة مفهوم المواطن هذا أن يشارك في الجمعيات والمنتديات والممارسات السياسية وأن يعبر بالأدوات التي يمتلك عليها عن رأيه وتطلعاته في الشارع والمنزل ومكان العمل^(١٥).

ومع أهمية هذا التحديد الاجرائي لمفهوم المواطن، يمكن القول بأن هذه الموصفات في التجربة العملية لحياة المجتمعات والشعوب ما زالت لدى الكثير من الدول مجرد أنسنة نظرية الواقع بعيد عنها كثيراً وخصوصاً في بلدان العالم الثالث والبلدان العربية. يميز كثير ممن تصدوا بتاريخ مفهوم المواطنية إلى نمطين وهما ما يطلق عليه تعبير "الجمهوري المدني" وما يسمى "التقاليد الليبرالية".

النوع الأول - الجمهوري المدني: أو ما يطلق عليه "الكلاسيكي" و"الإنساني المدني" ذهب تفكيره إلى القول، بأن أفضل شكل للدولة يقوم على دعامتين، وهما : مواطنية أشخاص يتمتعون بالفضيلة السياسية، ونمط عادل للحكم، حيث ينبغي أن تكون الدولة "جمهورية" بمعنى أنها دولة محكومة بالدستور، وليس محكومة كيماً ولا استبدادياً. فكلا العنصرين -السلوك المدني الصالح والشكل الجمهوري للدولة- أساسيان، ولهذا السبب جاء تعريف "الجمهوري المدني". أن وجود مجتمع من المواطنين الأحرار، مستحيل تحت الاستبداد والطغيان، كما أن "الجمهورية" كانت مستحيلة من دون الدعم الفعال ومشاركة المواطنين. لذلك فإن المواطنية تستتبع بشكل أولي الواجب والفضيلة المدنية. طرحت عند ارسطو وميكافيلي وروسو^(١٦).

النوع الثاني - النظرة الليبرالية البديلة: تطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأصبحت الأقوى بأشواط في القرنين التاسع عشر والعشرين. وحججة هذه المدرسة في التفكير أن الدولة موجودة لمنفعة مواطنيها، وهي ملتزمة، فعلا، بأن تضمن لهم حقوقاً يتمتعون بها. مع ملاحظة أنه، عندما كان كتاب وسياسيو القرنين السابع عشر والثامن عشر يشيرون إلى

الحقوق، كانوا يقصدون بها الحقوق المدنية والسياسية، على الرغم من أنّ محاولة ظهور مبكر حصلت للحقوق الاجتماعية في زمن الثورة الفرنسية^(١٧).

لذلك مر مفهوم المواطن والمواطنة بتطور تاريخي إذ طالما تم التفريق بين وضع الأصيل مقابل الطارئ (معاهد ضيف عابر) مقيم، المساهم مقابل المجاور، فمنذ ارسطو إلى كانت مروراً بروسو كانت المواطننة من نصيب فرد له مؤهلات ذكر لا انشى، حر لا عبد عاقل لا معتهوه، راشد لا قاصر، فاضل لا بديء، تقى لا فاجر، امين لا خائن. في التاريخ الانكليزي ينظرون للدولة الوطنية كأنها شركة ويستخدمون لفظ المساهم حقوقه هي مؤهلاته، وفي "عهد المكانا كارتا ١٢١٥ م" حقوق منزوعة من الملك، وتاريخ الدستور الانكليزي العرفي هو تاريخ تثبيت هذه الحقوق. الوثائق الفرنسية وثيقة الحقوق ١٧٨٩ م، ووثائق الثورة الامريكية تتكلم عن شخصية واحدة موصوفة الإنسان المواطن وليس عن المواطن المجاور أو المساكن. ولكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ م وما تلاه من اتفاقيات وعهود تتعدي سيادة الدولة الوطنية عالمية فالاليوم الاعتراف بحق كل فرد أينما حل المواطن العالمي ويواجه هذا الاتجاه انصار الخصوصية أو الاصلالة الثقافية بالرفض في حين أنّ انصار العولمة واجهوا ذلك بالقبول. واضحت المواطننة الحديثة –تاريخياً– رزمة من الحقوق والواجبات القانونية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، التي تتعلق بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين، وكانت ثمرة وحصيلة النشاط العقلاني لبنيوغ الدولة الحديثة. وبدون استقرار عنصر المواطن، فإن ممارسة السلطة تصبح استبدادية، وبالتالي تولد عدم الاستقرار. لذلك من الضروري تهيئة الشروط الموضوعية لبناء ثقافة المواطن، لتعزيز التجربة الديمقراطية في بلادنا.

المبحث الثاني

الشروط الضرورية لإنماء ثقافة المواطن

وغمي عن البيان فإن هوية الدولة الحديثة كما نشأت نموذجها في أوربا الغربية في العصر الحديث هو نموذج الدولة -الأمة، ولقد ساهمت الظروف التاريخية في المجتمعات الغربية في تكوين ذلك النموذج. غير أن الواقع الدولي قد افرز نماذج عديدة وكثيرة لدول حديثة تقترب من نموذج الدولة -الأمة، لكن يصعب الجزم بأنها دولة لأمة واحدة بل احتوت في تكوينها على عناصر متعددة من الأعراق والاديان والمذاهب والإثنية. وهنا تثار أسئلة هي كيف يبني مجتمع تعددي يشعر ابنائه بأنهم كل موحد (متحد) يتزاوزون بها جميع انتماءاتهم الأولية ليجعلوا الانتماء للوطن أعلى منها جمیعاً؟ وكيف يتعامل الوطن عبر مؤسسته السياسية الكبرى (الدولة) مع ابنائه على نحو يشعرهم بأنهم أمام الوطن سواء.

إن الإجابة عن هذه الأسئلة وتقديم الحلول الناجعة لجعل الأمر ممكناً هي ذاتها عملية بناء "المواطن" وترسيخ "المواطنة". وتأسياً على ذلك، وبالاطلاع على التجارب الديمقراطية وقوانين التطور الانساني، يمكن تأثير جملة من الوسائل الشروط الضرورية الالزمة لذلك، من خلال مطلبين، الأول وفيه يتم تناول الشروط السياسية والقانونية. والمطلب الثاني وفيه يتم تناول الشروط الاجتماعية والثقافية.

المطلب الأول- الشروط السياسية والقانونية:

بنية وآليات عمل النظام السياسي إذا كانت تعمل بالآليات الديمقراطية فإن ذلك بالتأكيد يساهم في تنمية المواطننة الديمقراطية، وكذلك عمل المنظومة القانونية لها دور في ذلك.

أولاًً - الشروط السياسية:

أن تتضمن آليات عمل النظام السياسي أوسع مشاركة شعبية في العملية السياسية أي دمقراطة النظام، ولكن ليس شرطاً أن يكون ذلك على الطريقة الغربية فلكل مجتمع خصوصيته، وبالتالي من حقه أن يقيم النظام الذي ينسجم معها. اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة يعزز المواطن لان ذلك يخلق شعوراً حقيقياً لدى المواطنين بأن السلطة ليست حكراً لفرد أو مجموعة قليلة وإنما هي تعبر عن إرادة الشعب وممثلة عنها وبالتالي فـكرة السيادة الشعبية تبقى مصانة في ظل هذا المبدأ ومثل هذا التوجه يضفي انطباعاً بأن المواطن له نصيب في السلطة مما يعزز من مفهوم المواطن. الرقابة السياسية على عمل مؤسسات الدولة ومبدأ محاسبة المسؤولين عن السلطة فالمبدأ هو حينما تكون السلطة فإنه يجب أن تكون هنالك مسؤولية هذا المبدأ إذا ما اعتمد فمن شأنه أن يمنع الاستبداد بالسلطة والتعسف والظلم في استخدامها، ذلك أن المواطن الشاملة التي تمنح حق مشاركة جميع البالغين تقريباً، والحريات المدنية والسياسية الشاملة التي تسمح بالتجددية في التنظيم وحرية تداول المعلومات، بالإضافة إلى الانتخابات، بين كل دورة انتخابية وآخر، يجب أن يكون المواطنون قادرين على التأثير في السياسة العامة من خلال مختلف الوسائل غير الانتخابية، مثل الانضمام إلى مجموعات الضغط والتحركات الاجتماعية، التي تشجع بالضرورة على التعاون، فضلاً عن المنافسة بين المواطنين^(١٨).

وفي هذا الإطار يحدد الباحثون شروطاً لابد من توافرها كي تتحقق الانتخابات ديمقراطيتها بفاعلية، كما حددوا في الوقت نفسه، الكيفية التي يسعى بها الحكم المستبدون في تقويض ذلك وبناء انظمة انتخابية استبدادية. هذه الشروط هي^(١٩):

١- أن تقوم الانتخابات الديمقراطية بتمكين المواطنين من الحكم إذا فازوا بشكل حر. لكن المستبدون سيحولون دون تطبيق المساءلة والرقابة الانتخابيتين على شرائح كبيرة من القوى السياسية.

- ٢- تطلب الانتخابات الديمocratique مشاركة حرة من قبل مختلف الأحزاب السياسية والمرشحين، وقد يستثنى الحكام الاستبداديون منافسيهم اللذين من المنافسة عن طريق وسائل عدة تبدأ بالأحكام التعسفية وقد تصل إلى القتل.
- ٣- من شروط الديمقراطية، تكوين الناخبين لآرائهم وخياراتهم بحرية مع التأكيد على اتاحة المعلومات لهم. لكن الانظمة السلطانية تلجأ إلى استغلال سيطرتها على المال ووسائل الاعلام التابعة للدولة أو الخاصة بغرض ضمان عدم عدالة التغطية الاعلامية.
- ٤- قد يناقض المستبدون المبدأ الديمocrati في حق التصويت العام، من خلال التلاعب في قوائم التسجيل، أو ابعاد الناخبين خلال حملات تطهير اثنى.
- ٥- يستخدم كل من المال (من خلال شراء الاصوات) والعنف لسرقة حق الناخبين في الاختيار الحر والسرى في صندوق الاقتراع.
- ٦- تقويض الامانة الانتخابية عن طريق مجموعة متنوعة من وسائل التزوير، بدءاً من تزوير هويات الناخبين إلى تدمير صناديق الاقتراع التي تكثر فيها الاصوات المعطاة للمعارضة.
- ٧- قد يلجأ النظام السلطاني إلى نقض الديمقراطية وسلب حق المنتخبين في ممارسة الحكم. إن الشروط الآنفة الذكر تعد أساساً منطقية وضرورية لنظام الحكم الديمocrati، وإذا انتهك أحدها فإن ذلك يقوض الديمقراطية، وبعد النظام الانتخابي مشجعاً لتوليد نظام الحكم الاستبدادي. وبذلك لا يصحى لمفهوم المواطنة أي مغزى ذو جدوى. فثقافة المواطن مرتبطة بنسق ديمocrati حقيقي.
- ثانياً- شروط قانونية : القاعدة القانونية إذا ما تم تعريفها، تعريفاً اجتماعياً، فهي تقنية تنظيم المجتمع أي الية تجاوز الفوضى وتنظيم العلاقات الاجتماعية. ويستفاد من هذا أن القانون وسيلة يمكن لها بفعل طبيعة دورها أن تقوم بخلق المواطن وتكريسها عبر نصوص القانون وتطبيقاته، وعلى ذلك فإن دولة ما تريد بناء المواطن لابد لنظامها القانوني أن يتضمن المساواة والعدل وأن ذلك لا يكون إلا باشتتماله على أمور عديدة اهمها؛ دستور يحظى بالشرعية ينص في مواده على المساواة والعدل وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وليس ذلك

فحسب بل ويوفر الضمانات القانونية والمؤسسية التي تجعل ذلك ممكناً، فصل السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية فصلاً تماماً، وإن لا يكون ذلك في النصوص فحسب بل أن تتخذ إجراءات عملية وآليات واضحة لإنجاز ذلك؛ بناء نظام قضائي قوي قادر على صيانة وحفظ حقوق المواطن ورفع الظلم عنه. وعدم تسييس القضاء وجعله حيادياً في الصراعات السياسية، بحيث يصبح حكماً قادراً على الفصل في النزاعات التي تحدث بين القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، لابد من مناقشة مفهومي الجنسية والمواطنة، والتمييز بينهما. تمثل المواطنة، باعتبارها الرابطة السياسية بين الفرد والدولة، الوسيلة التي يمكن للفرد أن يشكل جزءاً من المجموعة السياسية للدولة التي يعيش فيها. لذلك فإن المواطنة مرتبطة بشرط الجنسية. وعليه فإن شروط منح الجنسية الأصلية تعكس أهمية واقعية للطبيعة الديمocrاطية للدولة. أن الاستبعاد من رابطة المواطنة لعدد كبير من الأشخاص المقيمين منذ فترة طويلة فيإقليم الدولة بفعل قانون جديد للجنسية، يهدد بمخاطر تخفيف الطابع الديمقراطي لهذه الدولة، إذ يخوض عدد الأشخاص الذين يمكن أن يمارسوا حقوقاً سياسية^(٢٠).

إن الجنسية التي تشكل العلاقة الفعالة بين الفرد والدولة، في الحالات التي تبدو فيه قوانين الجنسية معيبة، أن القانون الدولي يمكنه أن يعارض مرة واحدة: قوانين الجنسية التقييدية جداً، التي لا تعترف بالنتيجة بالعلاقة الفعالة بين بعض الأفراد ودولتهم المقيمين فيها. ثم القوانين الواسعة جداً التي، على العكس، تخفف هذه العلاقة ولا تعترف بها كمعيار لمنح الجنسية. أن النقطة المشتركة بين هذين النموذجين من القوانين أنها لا تعتبر العلاقة الفعالة والحقيقة بين الفرد والدولة معياراً لمنح المواطنة^(٢١).

ويمكن القول بأنه من الجوهرى أن تكون مواطناً في الدولة التي تستقر فيها، حاملاً لجنسيتها، لأن هذه الصفة تمنح الضمانة الأساسية لإقامة إطار من الوجود وكذلك ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي لا غنى عنها للتنمية الطبيعية للشخص. ويبدو أنه في الدول الديمقراطية الغربية يتمتع كل من يحمل الجنسية من البالغين بحقوق المواطن فيها، وهذا

الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية، إذ تكون الجنسية مجرد تابعة وليس بالضرورة حاملها يتمتع بالمواطنة.

المطلب الثاني- الشروط الاجتماعية والثقافية:

الانظمة السياسية تحيا في ظل بيئة اجتماعية ثقافية تتأثر بها من ضمن مؤثرات أخرى، ولذا لا يمكن عزل عملية بناء الثقافة الديمقراطية عن شروطها الاجتماعية والثقافية. **أولاًـ الشروط الاجتماعية:**

في كل واقع هناك بناء اجتماعي من نوع معين، أي أنّ هناك قوى اجتماعية معينة تتفاعل فيما بينها صراع - تعاون في اطار نمط من العلاقات الاجتماعية وفي السعي لترسيخ مفهوم المواطنة اجتماعياً فان نمط العلاقات الاجتماعية التي تنسجم مع فكرة المواطن وبناء المواطنة لابد لمثل هذا النمط من قوى اجتماعية حية تسانده وهذه لن تظهر إلا في مجتمع ذو خصائص معينة من ابرزها، مجتمع حديث قد تجاوز سمات المجتمع التقليدي، أي أنّ القوى التقليدية ونظام علاقاتها الاجتماعية لم تعد تطغى على المجتمع وتهيمن عليه، بل تحول إلى منظومات ثقافية فرعية تحت مظلة ثقافة المواطن. وقيام نمط انتاج اقتصادي حديث، وتكنولوجيا حديثة وصناعة متطرفة، وخدمات زراعية متطرفة، وتجارة واسعة... الخ. متجاوزاً نمط الانتاج التقليدي أو الريعي، وبالتالي فإن هذا النمط الحديث يساعد كثيراً على بلورة مفهوم المواطن وانتاج علاقات اجتماعية تتجاوز القوى التقليدية ونظمها الاجتماعي، مع ملاحظة أنّ المقصود بتجاوز نظامها الاجتماعي لا يعني التجاوز الكامل لما فيه من تفصيات تتعلق بالقيم الأخلاقية، ولكن المقصود تجاوز علاقة الهيمنة والسلطة التي هي امتياز للشريحة المسيطرة في ذلك البناء الاجتماعي. وكذلك تكوين نمط سكن حضري مدني غالباً، فكلما كانت المدن واسعة ومتكمالة كلما انحسرت الفروقات بين التكوينات الاجتماعية واصبحنا أقرب إلى الاندماج الاجتماعي أو التكامل الاجتماعي. والاتجاه نحو بناء مجتمع مدني ومؤسسات مجتمع مدني من شأنه أنّ يزيد من المشاركة السياسية في الحياة العامة وأن يعمق

من مفهوم المواطنة. التوزيع العادل للثروات، لعله يأتي بشمار وفوائد في هذا الطريق اسرع من العوامل الاخرى ويحل ازمة التوزيع التي إنْ بقيت تعد عائقاً خطيراً بحق مواطنة أي مواطن. ولا يفوتنا أنّ نذكر بان الخصائص المشار إليها أعلاه تسند الواحدة الاخرى وجميعها على المستوى نفسه من الامانة وبعد تجاوز احدهما انتقاداً من الاخر. ففي التجارب الديمقراطية الغربية لطالما تم تفسير اتساع المشاركة السياسية وتبلور مفهوم المواطنة باعتبارات اجتماعية - اقتصادية وضحها بعض الباحثين كما يأتي^(٤٢):

- ١- مع التحول من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد النقدي ومع التصنيع ونمو المدن وازدياد التعليم، ظهرت قوى اجتماعية جديدة : عمال، تجار، أصحاب مهن، استشعرت في نفسها القدرة على تشكيل مصيرها، فطالبت بجزء من القوة السياسية.
- ٢- ادى دفع المثقفين من فلاسفة وكتاب وصحفيين وغيرهم، عن قيم المساواة والحرية، إلى تغذية المطالبة بمشاركة اوسع في العملية السياسية. كما ساعدت نظم الاتصال الحديثة على انتشار الافكار الجديدة حول الديمقراطية وحقوق المواطن بشكل اسرع، وسهولة نسية.
- ٣- في اطار صراع القوى السياسية، لجأت الطبقة الوسطى في صراعها ضد الارستقراطية، إلى الطبقة العاملة ودعت إلى التوسيع في حق الاقتراع العام.
- ٤- التدخل المتزايد للدولة في شؤون الافراد العامة وأهميته لحياة المواطنين، استوجب المطالبة المتزايدة بمنح الحقوق السياسية للأفراد والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وهنا تربط الديمقراطية وثقافة المواطنة بعملية التحديث وبعملية التقدم وبعملية التنمية البشرية والاقتصادية بأشكالها المختلفة، واي محاولة لتصوير الديمقراطية، بشكلياتها السياسية والقانونية، دون الاخذ بنظر الاعتبار ابعادها الاجتماعية والاقتصادية، فإن ذلك سيبيقيها ناقصة.

ثانياً - الشروط الثقافية والتربوية :

إذا كانت الوطنية هي عاطفة وشعور بالانتماء إلى الوطن أي أنها ترتقي لتكوين قيمة روحية، فالمواطنة كذلك قيمة معنوية، لكنها علاوة على ذلك، مفهوم قابل لأن يتحول إلى مجموعة من الاجراءات والممارسات التي من خلالها نستطيع القول بأن تصرفاً ما يعد دليلاً على مواطنة مواطن ما، ومثلاً أنّ لكل نظام سياسي ثقافة تسنده فان للنظم الساعية لبناء الديمقراطية (ثقافة المواطنة)، لها قيم ومعايير سلوكية متعددة يمكن اجمالها على النحو الآتي: احترام الآخر فلا يعود هنالك أنا مطلقة تحتكر الحقيقة والكمال لنفسها وتنكرها عند غيرها، إنّ احترام الآخر يعني الاقرار بوجود رأي آخر مما يتاح المجال لحرية الرأي، وللتعددية الفكرية والسياسية، أيضاً تشكل قيمة التسامح جزءاً من تلك الثقافة، إذ بقدر ما تبدو قيمة التسامح معنوية وأخلاقية فإنها بالضرورة تعني القبول بالآخر مهما كان مختلفاً عنا، أي أنها استعداد نفسي للقبول بالآخر فكريًا وسياسيًا والاستعداد النفسي لتقبل حلول الآخر في السلطة بالتداول السلمي وصناديق الاقتراع ميدان حسم الصراع السياسي وليس الاحتکام إلى السلاح. القرار السياسي تصنعه الأغلبية في البرلمان على أنّ تتحترم رأي الأقلية، وأن لا يلحق القرار ضرراً بالمصالح الحيوية للأقليات. وحرية الصحافة والإعلام مكفولة، فالتعبير الحر عن الرأي أحد ابرز اركان الديمقراطية ومن شأنه تعزيز مفهوم المواطنة. ولمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً، يمكن أنّ تقوم به في بناء ثقافة المواطنة، كالأسرة والمدرسة والجامعة والمسجد وأماكن العبادة والإعلام وقنواته المتعددة. كما أنّ ممارسة الانتخابات وما يرافقتها من عمليات الدعاية والسباق أثر في خلق ثقافة المواطنة أو ثقافة المساهمة.

ولعل النتيجة الرئيسية التي قد تتمحض عن ما سبق ذكره من اشتراطات أو مستلزمات، من شأنها أنّ تنتج لذلك المجتمع هوية وطنية هي ليست عرقية ولا طائفية أو مذهبية ولا عشائرية، إنما هي هوية المواطنة كعامل مشترك ورابط يوحد أبناء المجتمع، وخصوصاً في المجتمع التعددي.

ويمكن القول أن مجتمعاً يتسم بثقافة سياسية عالية (ثقافة مواطنة) إذا كان يدرك تماماً المسؤولية السياسية القصوى الملقاة على عاتق النظام السياسي كونه مجرد منظم ومنسق للحياة المدنية، على الأرض بين افراد المجتمع ومؤد للحقوق المكتسبة للفرد والمجتمع وفق معايير العدل والمساواة.

كما يمكن القول أن مجتمعاً يتسم بثقافة سياسية ضعيفة إذا ما تراكم لديه أثر عقيم من القيم البالية التي تحدد علاقته بالنظام السياسي، التي من شأنها المساهمة بجهل المسؤولية المناطة بذلك النظام والجهل بالحقوق المكتسبة التي من الواجب على النظام ادائها ومراعاتها والسعى لتحقيقها^(٢٣).

إذا كانت أدوات التنشئة الاجتماعية على ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان متعددة، وكلها لها أدوار مهمة يمكن لها أن تؤديها، غير أنه من المفيد الإشارة إلى ابرز مؤسستين لهما الأثر الواضح في ذلك وهما:

١ - المؤسسة التعليمية: تعد بمختلف مستوياتها المجال الأمثل لترسيخ قيم المواطنة، عبر التعليم والتنشئة والتوعية، وهي الوظائف التي يتم تطبيقها عبر المناهج والبرامج الدراسية والأنشطة والدورات والمسابقات والمسابقات الثقافية والرياضية والنشاطات المتنوعة. لذا، فقد اهتمت بعض المنظمات العالمية، كاليونسكو ومنظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، بنشر أدلة وقواعد ارشادية للمهتمين بمحال التربية والتعليم حول كيفية تعليم حقوق الإنسان، وادراجها في المنهاج الدراسي للمتعلم. وترى هذه المنظمات أن تنمية سلوكيات ايجابية تتعلق باحترام الآخرين والعدالة والتعاون، وقبول الاختلاف، والتحلي بروح المسؤولية، يمكن ادراجها في مرحلة ما قبل الابتدائية والمراحل الابتدائية المبكرة، بينما في المراحل الثانوية يمكن تناول المفاهيم والقيم السابقة على نحو أعمق، وادماج انشطة أخرى تدور حول المواطنة وحقوق المجتمع وقوانينه والصيغ البسطة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل^(٢٤).

٢- مجتمع مدني فاعل: لا يمكن الاستغناء عن دور المجتمع المدني المستقل عن الدولة لدعم خطاب الحرية والمواطنة، لأن غياب هذه المؤسسات يعني استفراد السلطة الحاكمة بالمواطن، واستئثارها بالتشريع والتنظيم والفصل في المنازعات، لذلك يعد وجود مجتمع مدني نشيط ومتيقظ حاجة ملحة للحفاظ على المصلحة العامة، فمن جهة يحمي المجتمع المدني السلطة نفسها، لأنها عندما تستبد تصبح عبئاً ثقيلاً على الدولة والمجتمع، ومن جهة أخرى يحمي هذين الآخرين من السلطة، لأنها في تغولها تشكل تهديداً لمؤسسات الدولة ولتماسك المجتمع^(٢٥).

وبدون شك أنّ في سيادة قيم (المواطنة) ستضمر التناحر الديني أو الطائفي أو العرقي. وسيحل مبدأ المواطنة كرابط للعيش المشترك والوئام والتعاضد والاتحاد والوحدة.

الخاتمة

إنّ تاريخ مبدأ المواطنة هو تاريخ سعي الإنسان من أجل الانصاف والعدل والمساواة والمشاركة في إدارة شؤونه وحكم نفسه. ولابد من توافر شروط معينة لكي يضحي هذا المبدأ سائداً في حياة المجتمعات الساعية لبناء نظم ديمقراطية، وبعد البحث والدراسة يمكن استنتاج ابرز الشروط الضرورية لبناء مجتمع المواطنة هي كالتالي:

- ١- وجود نظام ديمقراطي، وزوال حكم الفرد المستبد أو القلة المستبدة واعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي.
- ٢- اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات كما يجب أن تتوفر ضمانات وامكانيات ممارسة كل مواطن لحقوق السياسية والمدنية وتولي المناصب العامة.
- ٣- المساواة القانونية لوحدها غير كافية للتتمتع بحقوق المواطنة ما لم تقترن بالتقرب النسي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والرعاية الاجتماعية.
- ٤- نشر ثقافة سياسية توكل على أن يعامل الآخر المختلف وينظر له كمواطن وأن ينظر إلى المختلف لا كضد بل كشريك فاعل له الحقوق المتساوية مع الآخرين.
- ٥- فالمواطن تعني حيازة جزء من السيادة والدولة الديمقراطية هي دولة مواطنين.
- ٦- رزمة حقوق وواجبات قائمة على أساس المساواة الكاملة دون اللجوء إلى معيار تميزي كاللغة أو الدين أو اللون. الخ وأن تترجم الحقوق الدستورية إلى قوانين فاعلة تترجم إلى حريات الاعتقاد وحرية الرأي.
- ٧- اقتصاد حديث صناعي وليس اقتصاد ريعي شروط اقتصادية انجاز تنمية اقتصادية وبشرية لا تستثنى منطقة أو يكون هناك تميز على أساس جغرافي أو مناطقي أو فئوي فالendum والمهمش كيف يكون مشاركاً أو مساهماً، ذلك أنّ القاعدة لا مساهمة في الحياة الاجتماعية دون الشعور بمصلحة اجتماعية.

-٨- شروط تربوية (تنشئة اجتماعية) لا يوجد مفكر تكلم في السياسة واهمل التربية لا يمكن ايجاد مواطنة مع الرذيلة فكل فكر يفترض الحرية يفترض في الفرد الفضيلة إذا كانت الفضيلة مرتبطة بالأسرة والدين وغيرها من المؤسسات التقليدية، فالأولى أن تكون مع المواطنة في الدولة، إذ لا حق بدون واجب، النتيجة النهائية كل مواطن يجب أن يكون مواطن مساهم فاعل في المؤسسة المجتمعية والسياسية لبلده.

الهوامش والمصادر

- (١) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٣، ص ٧٢٨.
- (٢) رشدي بو ذكري، المواطنة ودورها في بناء الدولة القوية الكويت نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خضر - بسكرة (الجزائر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٣ ن ص ٤-٥.
- (٣) علي خليفة الكواري، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد ٢٦٤، شباط ٢٠٠١، ص ١٢٠.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢١.
- (٥) حفيظة شقير ويسرا فراوس (إعداد)، الشباب والمواطنة الفعالة، صندوق الأمم المتحدة للسكان - ائتلاف حافلة المواطنة، تونس، ٢٠١٤، ص ١٢.
- (٦) سامح فوزي، المواطنة، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧ ، ص، ٩ - ٢٣.
- (٧) وجيه كوثاني، "المواطنة: المفهوم والمسار التاريخي"، مجلة التسامح، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٦، ص ٤٤ - ٤٥.
- (٨) ارسطو طاليس، السياسة، ترجمة : احمد لطفي السيد، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠٠٩، ص ١٨٩ - ١٩٠.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.
- (١٠) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة: ذوقان قرقوط، بغداد: مكتبة النهضة، ١٩٨٣، ص ٥١.
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٥٠.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ١٥١.
- (١٣) وجيه كوثاني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ - ٤٤.

- (٤) علي اسعد وطفة، "التجليات الانسانية في مفهوم المواطنة"، مجلة التسامح، العدد ١٥، صيف ٢٠٠٦، ص ١٣٤.
- (٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦.
- (٦) دير يك هيتر، تاريخ موجز للمواطنية، ترجمة: آصف ناصر و مكرم خليل، بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٧، ص ١٨.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (٨) لاري دايموند و مارك ف. بلاتنر، الديمقراطية ابحاث مختارة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦، ص ١٤.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣١.
- (١٠) هيلين تورار، تدويل الدساتير الوطنية، ترجمة: باسيل يوسف، بغداد: بيت الحكم، ٢٠٠٤، ص ٣٩٥.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.
- (١٢) كمال المنوفي، اصول النظم السياسية المقارنة، الكويت : شركة الريان، ١٩٨٧، ص ٣٣٩-٣٤٠.
- (١٣) فايد العليوي، الثقافة السياسية في السعودية، الدار البيضاء- بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٢، ص ١٣.
- (١٤) المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، الرباط، ٢٠١٤، ص ٩.
- (١٥) احمد بو دراع، "المواطنة: حقوق وواجبات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٤٤-٤٤، صيف- خريف، ٢٠١٤، ص ١٥٠.

**Citizenship's Culture :
Its Concept and Objective Conditions**

Assistant Prof. Dr. Shaker A. Fadil

College of Law and Political Science - University of Diyala

Abstract

A process of accessing to a society of citizenship is the goal of every democratic system. Citizenship is the core stone of democratic practices as it is the goal and the mean as well. Without citizenship, democracy becomes a form with no content, and therefore the subject is important from this aspect.

A political system has to have a kind of education that supports it. Democracy-seeking systems have a culture of citizenship, embodied in multiple values, norms of behavior and traditions, such as: respect the other so there is no longer an absolute Ego that monopolizes truth and perfection for itself but denies others.

Undoubtedly, respecting the other does mean acknowledging the existence of another opinion, which allows freedom of opinion and political and intellectual pluralism. The value of citizenship is also the value of tolerance. As much as the value of tolerance seems to be moral and morale, it necessarily means accepting the other intellectually and politically, and the psychological readiness to accept submitting authority peacefully and periodically. The ballot box is then the arena for resolving such political conflict, not resorting to arms, and other principles that will enhance the concept of citizenship as well.

Recently, the concept of citizen has to exceed the traditional one that restricts only to the resident on the homeland. The concept of the citizen is the person involved and influenced in government and political power by various means. In order to promote the culture of citizenship, a number of conditions must be met. This is what the research has attempted to address, through the research axes that have been divided into two chapters .

The first chapter addresses the study of citizenship concept and pursues its historical evolution. The second one deals with a number of conditions for the development of the culture of citizenship. Including: political conditions, legal conditions, social conditions, educational and cultural conditions.